مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النهضة اليابانية وآثرها على مستقبل الدور العالمي
اسم الكاتب: أ.م.د. هالة خالد حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6791
تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النهضة اليابانية وأثرها على مستقبل الدور العالمي

الأستاذ المساعد الدكتورة
هالة خالد حميد
قسم الدراسات الاسيوية-مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

المقدمة

خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية منهكة ومدمرة إقتصاديا وعسكريا وسياسيا، منبوذة من اسيا والعالم لما جلبها نظامها الامبراطوري التوسعي من ويلات ودمار لاسيا وأوربا.

الا إنها إستطاعت إستغلال إفرازات الهزيمة ومخرجات الحرب الباردة لصالح تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، مستغلة الدعم الامريكي لها بعدها الدولة الراسمالية المقلدة للغرب في آسيا فضلا عن إن اليابان لم تكن صنيعة أمريكية بحتة وإنما لعب الاصرار والارادة اليابانية دورا في التطور الياباني، كما انها استندت الى إرث تأريخي واسع في المجال الديمقراطي ومجال التحديث والاصلاح الاقتصادي فمنطلقات النهضة الاقتصادية والسياسية اليابانية كانت متوفرة بالواجهة غير الصحيحة.

وبعد نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تطورات على الصعيدين الدولي والاقليمي فضلا عن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما أفرزته من مفاهيم جديدة للحرب والتدخل الامريكي المباشر في العالم بدأت اليابان بتوظيف قدرتها الاقتصادية والمالية من أجل إيجاد دور سياسي وعسكري خارج حدودها الاقليمية، إذا فالدور الياباني الجديد يضطلع بمهمة استعادة السيادة الكاملة لليابان مع تأكيد حقيقة مهمة أن هذه النزعة لاتخرج عن إطار معاهدات التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد يكون الدور الجديد ضمن تهيئة جديدة لدور ياباني جديد من قبل الولايات المتحدة الامريكية نفسها.

من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في ماهية الدور الياباني الجديد وعوامل نهضته من خلال التطرق في الفصل الاول الى منطلقات النهضة اليابانية في عهدي ما يجي وما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطرق في الفصل الثاني الى الدور الياباني العالمي من خلال التطرق الى منطلقات الدور الياباني الجديد وما تؤهله لدور ياباني عالمي جديد في ذات الوقت.

الفصل الاول: مرحلة الاحياء الميجي عام ١٨٩٨

وضعت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية على أنها دولة عسكرية ذات طموحات توسعية تعرضت في النصف الاول من القرن التاسع عشر للأطماع الاجنبية بدأتها روسيا ثم بريطانيا عبر ضغوطات للحصول على تسهيلات تجارية . أما زيادة سفن بيرتي السوداء للساحل الياباني الى خليج إيديو (طوكيو حاليا) وإبرام معاهدة ٣١ تموز ١٨٥٤ والمسماة بمعاهدة الصداقة مع الولايات المتحدة (كاتاغوا) ثم إبرام معاهدة ١٨٥٨ مع الولايات المتحدة الامريكية وهي معاهدة صداقة وتجارة تعد المعاهدة الاكثر اهمية في التغير الذي شهده النظام الياباني فيما بعد كونها فتحت الموانيء اليابانية المغلقة أمام تجارة الاجانب من أمريكان وإنكليز وهولنديين وروس وفرنسيين، رغم ما حملته هذه الاتفاقيات والانفتاحات على الغرب من مساوئ ومخاطر على الاقتصاد والمجتمع الياباني بما خلقه من فوضى وبلبلة سواء بين فئات المجتمع بين مؤيد ومعارض للأصلاح أو في إرتفاع الاسعار وفقدان الذهب بأسعار متدنية، الا أن الانفتاح في حقيقته مثل البذرة التي زرعت في أرض الاصلاح الذي بدأه عهد فيجي الذي حاول الموازنة بين ضرورات الانفتاح الذي قاده الشوغون والاصلاح الذي يسيطر على حالة الفوضى والامتعاض. وفتح أبواب اليابان واسعة نحو الحضرة الغربية وحركة التحديث ودعوات الالتحاق بالغرب إقتصاديا وسياسيا وعسكريا من خلال رفع شعار (أثر الدولة وتقوية الجيش) هذا الشعار الذي صب في النهاية لصالح عناصر النظام العسكري بتوجهاتها التوسعية، فضلا عن أن إصلاحات مايجي حددت الايديولوجيا الرسمية للنظام الياباني الجديد وهي أديولوجية الشنتو التي هي مزيج من البوذية والديانة المهيمنة في اليابان والكونفوشيوسية والتي تحض على طاعة الترابيبية الاجتماعية التي تقسم الى سموراي، فلاحين، عمال، تجار، كما نصت على إحترام والتفاني من أجل الامبراطور كرمز للوطن والدولة، وهذه التعاليم هي التي أسهمت في إعطاء اليابان الخصوصية والتفرد عن باقي شعوب العالم[1] إن الحديث عن عهد مايجي طويل جدا، لأنه يمثل مرحلة مهمة من مراحل تأريخ اليابان الحديث، لما أفرزه من نتاجات إقتصادية وسياسية تركت أثرها على مستقبل اليابان فيما بعد ودورها الاقليمي والدولي. ولذلك فسوف نأخذ من هذا العهد المحطات المهمة التي ميزتها وأثرت على تطور اليابان.

---

[1]. لمزيد من التفاصيل حول عهد مايجي وإصلاحاته السياسية والاقتصادية أنظر: رؤوف عباس، التطور السياسي في اليابان، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، سنة ١٩٨٧ ، ص ٨٢-٨٣.

أولا: على المستوى السياسي:

الكثير من الكتابات تشير وانا اويد ذلك الى أن اليابان لم تختر طريقها في الانفتاح، اي لم يات بشكل مخطط له مسبقا، فسفن بيري فتحت ابواب اليابان على العالم الذي ظلت معزولة عنه فترة طويلة، وهذا الانفتاح هو الذي قاد بأفرازاته الى التحديث، دون أن يكون هناك وعي كامل وخبرة كافية للنخبة السياسية اليابانية آنذاك لطبيعة العلاقات الدولية وموازين القوى السائدة ومصالح الدول الكبرى، مع التاكيد أن ذلك لايعني ان التطورات المتعاقبة في اليابان لم تكن سوى ردة فعل لمستجدات الانفتاح والتعايش معه رغم ما مثله من تقليد للغرب خاصة في حياتهم السياسية، فقد إنقلبت اليابان مع الاصلاح من مرحلة الانقطاع الى مرحلة النظام الدستوري والحكم المركزي الموحد، يكون الامبراطور بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي الجديد، وقد تضمن الدستور الامبراطوري لعام ١٨٨٩ موازنة بين السلطات الثلاث حيث أعطى الصلاحيات التنفيذية للحكومة ، أما قيادة الجيش وقيادة الاسطول والاشراف على مجلس الشيوخ والنواب والمجلس الخاص والسلطة القضائية فهي من صلاحيات الامبراطور ومستشاريه[٢].

إن الواقع الياباني الجديد مثل أرضية إستطاعت اليابان الوقوف عليها، بعد التدمير الذي أصابها في اعقاب الحرب العالمية الثانية بمعنى ان بذور الديمقراطية، وان لم تكن واضحة، الانها كانت موجودة في اليابان ولكن غلب عليها الجانب أو التيار العسكري ذو النزعة العسكرية، وهذا ماأهلها لان تنهض بسرعة وتستوعب الكارثة والفوضى السياسية التي أعترتها بعد الحرب.

ثانيا: إصلاحات ميجي:

سعت اليابان وعبر إصلاحات ميجي الى بناء مؤسسات عامة وتنظيمات مالية وإقتصادية وتصنيع، وهذا بحد ذاته يعد خطوة مهمة نحو مسيرة اليابان الاقتصادية رغم الفوضى السياسية التي شهدتها. ورغم التحول الى دولة عسكرية ذات أطماع توسعية وقد نجحت في ذلك من خلال التحالف بين السلطتين السياسية والاقتصادية، فالامبراطور كان يمثل احد رجال الاحتكارات في اليابان. وتطور ذلك بالتحالف ما بين حاشية القصر الامبراطوري والالبغارشية أو الطغمة المالية وكبار الملاكين، ورغم أن هذا التحالف قاد الى الهزيمة العسكرية الا أنه رسخ أو أسس نهضة صناعية مزدهرة وتراكما" ماليا" كبيرا" حول اليابان الى دولة إمبريالية حقيقية وحيدة في آسيا في ذلك الوقت، بل إن التوسع العسكري الياباني كانت تدفع

---

[2]. لمزيد من التفاصيل إنظر: رعد بو ملهب عطا الله، اليابان من الشرق الى السطوع، الجيو سياسية اليابانية المعاصرة ، بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٩٤، ص ٦٢ -٦٤ .

به النزعة الامبريالية التي عبر عنها قادة الاحتكارات المالية والاقتصادية لايجاد مجال جديد وموارد طبيعية وسوق للرأسمال الياباني.

وكانت قاعدة التحديث من أجل العسكر هي السبب في ضرب البنى الديمقراطية والمؤسسات الدستورية التي أرساها إصلاح مايجي في بداية عهده[٣].

وما تقدم يثبت بما لايقبل الشك أن اليابان كانت تمتلك قاعدة صناعية وإقتصادية ومالية كبيرة، ولم تكن أرضا" جرداء أو دولة فقيرة ومتخلفة ، أنشأتها الولايات المتحدة الامريكية وعبرت بها الى شاطيء الصناعة والمال. ولم تكن ضربتي ناكازاكي وهوريشيما قُبلة الحياة لدولة لاتمتلك أسس ومقومات دولة قوية إقتصاديا وحتى عسكريا. كما هو حال الكثير من الكتاب والمؤلفين لذلك ينظرون للاحتلال الامريكي لليابان على أنه الدواء الذي اشفى جراح اليابان العميقة ويحولون صور الياباني على أنه إنسان متخلف ويكاد يكون متوحش غارق في تقاليده وعزلته (بدأ الامريكيون إحتلالهم لليابان بخطة طموحة لأعادة صياغة اليابانيين-لإعادة صنعهم على الصورة الامريكية... كانت أعظم هدية جادت بها أمريكا هي التي مازال اليابانيون يتذكرونها وفي حلقهم حلاوة... تتلخص في الامل بأنه يمكن أن تتاح لهم فرصة البدء من جديد لأكتشاف نهج جديد للتقدم... وسمح هذا لليابانيين بأن يعيدوا النظربالعادات والقيم التي ميزت حياتهم كأفراد لأول مرّة في تأريخهم الطويل وفي هذا كله بدأ الامريكيون وكأنهم اله)[٤] والمؤلف هنا تجاهل التطورات التي رافقت تجربة التحديث الاولى ، فعلى المستوى السكاني شهدت اليابان بين الاعوام١٨٧٢- ١٩١٢ زيادة في نسبة عدد السكان وصلت الى حد عام ١٩١٠ الى ٤٩ مليون، كما شهدت اليابان تبدلات ثقافية وتربوية وتقنية مهمة بدأت بنشر التعليم العصري عبر منظمات مائيروكوشا وتخطت مدارس اليابان فيما بعد مدارس المعبد التي كانت أشبه بالكتاتيب في الدول الاسلامية، وفي عام ١٨٧٢ أقر التعليم الالزامي، وفي عام ١٨٧٧ أسست جامع طوكيو وجامعات يابانية إخرى، حيث قدم عدد كبير من الاساتذة الاجانب للتدريس فيها. وجميع هذه الجامعات تشدد على الروح الوطنية وحب اليابان، وفي عام ١٩٢٨ أصبحت اليابان تظم ٤٠ جامعة و١٨٤ ثانوية ومعهد للتعليم العالي وفي مجال البنى الاقتصادية والاجتماعية، فأن اليابان كانت من أوائل دول العالم التي جعلت الخصخصة سياسة رسمية لها عام ١٨٨٧، من خلال الموازنة بين القطاعين العام والخاص ودفع الاول على منافسة

---

[3] .د. مسعود ظاهر، النهظة اليابانية المعاصرة. الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ ص ٢١-٢٢.

[4]. باتريك سميث ، اليابان رؤيا جديدة ، ترجمة سعد زهران ، سلسل عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل ٢٠٠١ ، ص ٢١-٢٢ .

الثاني من حيث إنتظام العمل وجودة السلعة والقدرة على المنافسة وهي نفسها مباديء الخصخصة الان[5].

ثالثا: تداخل القوى الاقتصادية والعسكرية:

إن الترابط القوي والتداخل بين القوى الاقتصادية والعسكرية والحكم دفعت السياسة اليابانية بأتجاه التوسع وإنهيار وتآكل الكثيرمن خطوات الاصلاح التي بدأها مايجي ونجح عنها، خاصة مع وصول ولده نايشو الى السلطة حيث دخلت اليابان في عهده عام (١٩١٢- ١٩٢٦) في حروب لحوافز ذاتية محظة أهمها هي البحث عن الموارد والاسواق والطموحات الذاتية بالتوسع فضلا عن أن مجموعات إقتصادية كبرى كانت متغلغلة في المجتمع الياباني أسهمت في هذا التوجه، ولذلك ينظر الى التدخل الياباني في اسيا في فرموزا أو في كوريا والحرب مع الصين وروسيا ، ضمن الاطار الاقليمي الذي يغلب طابع البحث عن مكاسب إقتصادية أما الحرب العالمية الاولى فقد أنجرت اليابان بدافعين:

الاول: هو تحقيق اليابان لطموحات وإنجازات خارج إقليمها تتلائم مع مابنته من قوة عسكرية ضخمة.

الثاني: إن المعاهدات التي إرتبطت بها اليابان مع دول أوربية وفي مقدمتها معاهدة التحالف الانكلو-يابانية عام ١٩٠٢، على الرغم من أن هذه المعاهدة قد نصت على الدفاع المشترك حال تعرض مصالح الطرفين في الشرق الاقصى والهند الى الاعتداء ولم يحدث هذا الاعتداء الا أن إعلان اليابان الحرب على المانيا جاء برغبة يابانية وطلب بريطاني للمساهمة اليابانية في تدمير السفن التجارية التي تتعرض للمصالح البريطانية في الشرق الاقصى[6].

لقد دخلت اليابان اللعبة السياسية في الحرب العالمية الاولى لأهداف إقتصادية وسياسية وكانت نتائجها إيجابية في الحسابات اليابانية خاصة في النصف الاول من الحرب الا إن التدخل الامريكي عام ١٩١٥ وإعلانهم عام ١٩١٧ بعدم وجود مصالح خاصة لليابانين في منطقة شانتونغ الصينية، لم تتح لليابان تحقيق سوى أهدافها الكبرى، فقد أرادت توسيع نفوذها على حساب الاوربيين في الشرق الاقصى، وإقتسام النفوذ في المنطقة، الا إنها لم تجن سوى الصاق صفة العدوانية التي تحاول اليابان لحد هذا اليوم التبرئة منها، إذن فان الاصلاح والانفتاح إستطاع بناء يابان ديمقراطية دستورية قوية إقتصاديا عسكريا، الا أن النزعة العسكرية المستديمة والميل نحو التوسع دفع بهذه الاصلاحات الى الهاوية والذي أطاح بدوره

---

[5]. د. سعود ظاهر ، مصدر سابق ، ص ٩٦-١٠٦ .

[6]. د. رعد ملهب عطا الله ، مصدر سابق ، ص ٦٤-٦٦ .

بكثير من الانجازات على المستوى السياسي والاقتصادي التي حققها الاصلاح والتي تمثل موروث ياباني يضاف الى تاريخها الحديث، وقدرتها في صنع تطورها الذاتي بدون تدخل خارجي.

المبحث الثاني: تبني اليابان النظام الديمقراطي وفق الصيغة الامريكية

فرضت الوصاية الامريكية على اليابان قبل إستسلامها رسميا في ١٤ تموز ١٩٤٥، وذلك بإعلان بوتسدام في ١٦ تموز ١٩٤٥ وهذه الوصاية تمركزت حول ركيزتين أساسيتين لضمان مستقبل اليابان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهما الديمقراطية وتعدد الاحزاب، وعلى أسس ليبرالية وهاتان الركيزتان هما اللتان نص عليهما الدستور فيما بعد ومخطط الوصايا الذي أعلنته القوات المتحالفة في ١٢-أيلول -١٩٤٥ الذي فرض فيه مؤتمر بوتسدام فيما بعد يشير الى ان التخطيط لتغير النظام الياباني بدأ قبل إستسلام اليابان وقد حوكم نظامها الامبراطوري قبل الاستسلام وتحددت الخطوات العامة لليابان ومستقبلها السياسي والاقتصادي.

أولا: الخطوات العملية كانت وضع الدستور من قبل الجنرال مارك آرثر الامريكي الذي حددت مهمته في تطبيق سياسة واشنطن بموافقة الرئيس الامريكي وقد وضع الدستور في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٤٦ ووضع التطبيق العملي في ٣ آيار في ١٩٤٧، وهذا الدستور قسم نظام الحكم الى ثلاث سلطات تشريعية (الدايت أو البرلمان) وأدارية وقضائية وكل منها مستقلة عن الاخرى وقد أدخل الدستور الجديد تعديلات مهمة على دور الامبراطور الذي تحول الى مجرد رمز للدولة مجرد من اية صلاحيات تنفيذية حيث نص الدستور (الامبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذي يتمتع بالسلطة المطلقة). وبالتالي فالنظام السياسي في اليابان نظام إمبراطوري مقيد أغلب قراراته لا تصبح نافذة الا بموافقة مجلس الوزراء[٧].

وهذا التقييد للأمبراطور جاء موازنة بين مساعي الحد من طموحات الامبراطور التوسعية اليابانية خاصة في آسيا تلك النزعة التي تنامت بشكل كبير في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وبين تجنب غضب ورفض الشعب الياباني والقوة الفاعلة في الذين يعدون الامبراطور رمزا" لوحدتهم وحضارتهم ، وتجنب رفضهم التعاون مع ادارة الاحتلال في حال عزله ولذلك فقد أعطي صلاحيات حافظ فيها على موقع سياسي يخوله من مراقبة الساحة اليابانية في ظل الاحتلال

---

[7]. لمزيد من التفاصيل حول الدستور الياباني ، إنظر النظام السياسي الياباني ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت .http://www.japan.jeeran.com/seyasy.html

الامريكي ومابعده وهذا ماساعد الامبراطورهيروهيتو ١٩٢٩-١٩٨٩ بأن يلعب دورا في إعادة اليابان الى خارطة الدول الفاعلة.

ثانيا: كانت إتفاقية الامن (security treaty) التي وقعت ١٩٥١ ووضعت موضع التنفيذ في العام التالي، وهذه المعاهدة وضعت اليابان تحت الحماية الامريكية وهاتان الخطوتان مثلتا حجر الاساس للتواجد الامريكي في اليابان الى يومنا هذا.

ثالثا: كانت نهاية الاحتلال الامريكي لليابان في آيار ١٩٥٢ حيث إستعادت اليابان معه سيادتها كدولة مستقلة ذات صلاحيات تامة على أراضيها وإقتصادها، وبدأ مع نهاية الاحتلال دور السياسين اليابانيين في إرساء دعائم يابان قوية إقتصاديا وفقا لرؤيا يابانية قادها شيميرو يوشيدا بحكمة وحنكة سياسية متميزة تقول إن اليابان يمكنها أن تكسب بالوسائل السلمية ما خسرته في المغامرة العسكرية ورغم أنه هو الذي (وضع اليابان تحت مظلة الحماية الامريكية وحول الحرب العسكرية الخاسرة الى حرب الاستنزاف الطاحنة التي نلمسها اليوم في إحصاءات التجارة)[٨] الا أنه أدرك حقيقة التعاون مع الامريكان عسكريا لأعطاء الافضلية المطلقة للنهوض الاقتصادي في ظل ظروف سياسية جيدة يضمنها الدستور وبذلك إستطاعت اليابان إستيعاب مخرجات الحرب العالمية الثانية للنهوض مجددا عبر إسلوب تراكم الثروة وتوظيف الحماية لتقوية الاقتصاد أو لصالح حرب ينظر اليها اليابانيون على أنها حرب إقتصادية وعلى الرغم من إن اليابان قد إختارت النهج السلمي وفقا لدستورها الذي سمي بدستور السلام الا إن معاهدة الدفاع المشترك كانت بمثابة الحربة التي وجهتها الولايات المتحدة الامريكية ضد خصومها الشيوعيين وسحبت معها اليابان الى الحرب الباردة بإرادة يابانية ملبية لمصالح أمريكية عسكريا وأمنيا في آسيا[٩] ومنذ عام ١٩٥٢ بدأت مسيرة النهوض اليابانية الاقتصادية التي كانت لها عوامل مضافة الى إنهاء الاحتلال والدستور والمعاهدة وهذه العوامل يمكن توضيحها في الاتي:

١- إمتناع اليابان القسري ثم الطوعي عن إعادة تسليح نفسها مما أدى الى التسارع في نمو إقتصادها. وقد تمسك الساسة اليابانيون المتعاقدون بقوله (الدستور السلمي لدولة منزوعة السلاح) ولم يرصدوا سوى مبالغ قليلة

---

[8]. باتريك سميث ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

[9]. المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧ .

للتسلح وكانت هذه واحدة من نقاط الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة منذ ذلك الوقت[١٠].

٢- لقد إستفاد الاقتصاد الياباني من الدعم الامريكي والظروف الاقليمية الملائمة خلال عامي ١٩٤٨-١٩٥٦. فاعتبار اليابان الحربه الراسمالية على مصراعيها بوجه المد الشيوعي في آسيا فتحت الولايات المتحدة أسواقها على مصراعيها أمام السلع اليابانية كما عملت على دعم الاقتصاد الياباني ماليا وتقنيا، وبفضل الخبرة الادارية والاقتصاية التي توارثتها اليابان منذ عهد مايجي إستطاع رجال السياسة والاقتصاد اليابانيين من توظيف الظروف الاقليمية والدولية لتنشيط قطاعات الانتاج اليابانية جنبا الى جنب مع تنشيط الحركة الديمقراطية . فضلا عن إنه في الوقت الذي إستمر اليابانيون خلال هذه الفترة في تنفيذ إصلاحاتهم الاقتصادية أنشغلت الولايات المتحدة الامريكية بمشاكل إقليمية فقد إستفاد الاقتصاد الياباني كثيرا في الحروب الاسيوية بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠. وخاصة حربي كوريا وفيتنام.

٣- إن اليابان عاشت مرحلة طويلة من التحديث في عهد مايجي ورغم إنها أسهمت في بناء حداثة عميقة الجذور وأرست مفاهيم غير قابلة للتراجع وهذا الاساس القوي سهل على اليابانيين إستيعاب مرحلة ما بعد الحرب وإطلاق مرحلة جديدة أكثر تطورا وإتساعا وإستعادة دورها الاقليمي والدولي.

٤- وأخيرا فأن اليد الامريكية تدخلت في إرساء دعائم الديمقراطية في اليابان والمساهمة في بناء الاقتصاد الياباني فيما بعد، الا إنه لم تكن لهذه اليد الفضل فيما وصلت إليه إنما يعود الفضل الى الفرد الياباني نفسه وحبه لوطنه وعمله، فالياباني بطبيعته يتجه الى العمل الجماعي ويعتبر بولائه لأسرته ومؤسسته ووطنه ولذلك إستطاع الموازنة بين الالتزام بالتقاليد اليابانية القديمة في الحياة وبين العمل والمدنية الحديثة التي جاءت مع الاصلاحات والتطورات الناجمة عن الهزيمة خاصة في شعب إعتاد النزعة العسكرية، ورغم محاولة الولايات المتحدة على تشجيع هذه المشاعر في محاولة أمريكية لتغيير الروح العسكرية اليابانية الى النقيض، وتحولهم من وطنيين الى أمميين بدعوى (أنه لو إعتنق اليابانيون تلك الاممية لكانوا قد تخلوا عن إدعاءاتهم القومية السابق... وفي هذا السياق

---

10. طلعت مسلم ، القوة العسكرية اليابانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، لسنة ١٩٨٧ ، ص ١٢٢-١٢٦ .

فأن عبارة الاممية بديلا عن الوطنية)[11]، الا إن الولايات المتحدة الامريكية لم تنجح فاليابانيون إستطاعوا تجاوز النقص والاحساس بالهزيمة وشرعوا في إعادة التعرف على أنفسهم وإيجاد تعبير سليم يعبر عن نوع من النهوض القومي يتقبله العالم والاسيويين بشكل خاص ولذلك جاءت تعابير (قومية ناعمة، قومية ثقافية ناهضة، قومية إحيائية)، ومع هذه الشعارات بدأت اليابان تأخذ موقعها في الاقتصاد العالمي وبدأ الين في أواسط الثمانينيات يأخذ مكانه في العملات العالمية، ومع إقتصاد الفقاعة الياباني تضاعفت الاموال المتداولة وأصبحت معه أكبر مانح للمعونات والمصدر الاول للقروض والائتمان ويوضح ذلك دورها القومي في مؤتمرات القمة الاقتصادية، إذا كانت الذات القومية اليابانية هي العمود الفقري لكل التطور الذي أصاب اليابان منذ عهد مايجي ولحد هذا اليوم، وليس الوجود الاجنبي الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية.

11 .باتريك سميث . مصدر سابق ، ص ٤٦ .

الفصل الثاني
الدور الياباني العالمي.

المبحث الاول: منطلقات الدور الياباني.

لاشك إن اليابان مثلت واحدة من أهم الدول التي حققت معجزة إقتصادية أذهلت بها العالم فبعد أن خرجت منهكة إقتصاديا إستطاعت بعد الحرب أن تنهض بقوة إقتصادية أسهمت في جر قاطرة الاقتصاد العالمي ودفع عملية التنمية الاقتصادية في آسيا، وهذه القوة الاقتصادية التي تشكلت على مدى نصف قرن أعطت ملامح الدور الياباني الجديد في العالم وفي آسيا بشكل خاص وكما ان لكل دولة قدرات ومعايير تؤهلها لان تلعب دورا مؤثرا في الساحة العالمية، وأنا كباحثة أجد نفسي ملزمة أن أبدي رأيا" بأن الكثير من الكتاب يحاول أن يجر ويفسر سلوك اليابان الاقتصادي وتفوقها وتأثير ذلك على علاقتها مع الولايات المتحدة خاصة والقوى الاسيوية على أنه طموح ياباني لأستعادة دورها في آسيا أو العالم مستغلة قوتها الاقتصادية والحقيقة أن اليابان لم تجن من الحروب سوى الكوارث وعلى مدى خمسين عاما إستطاعت بناء فرد ياباني يؤمن بأن الاقتصاد وسيلة أساسية لحل جميع الازمات وخاصة الاقتصادية، أما العسكرية فهي آخر الوسائل وأضعفها في النهج الياباني ولذلك فأن الدور الياباني الجديد الذي تسعى اليه هو كيفية إستغلال الواقع الدولي الجديد لصالح تنمية أكبر ومصالح أوسع.

وتبعا لذلك سوف تحدد منطلقات القوة اليابانية التي تسعى اليابان لتعميقها وفقا لدستور السلام:

١-المقومات الاقتصادية :ـ

تمكنت المنافسة الصينية اليابانية من إنهاك النسيج الصناعي الامريكي كنتيجة غير متوقعة لأتفاقيات مابعد الحرب ووضح ذلك الكلف الباهضة التي تحملها الاقتصاد الامريكي، يدل على ذلك العجز المتصاعد في الميزان التجاري خاصة في عقد الثمانينات والتسعينات. ففي منتصف الثمانينات تحولت اليابان الى اول بلد دائن في العالم بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في في قائمة المدينين، ورغم هذه المعادلة الا إنها لم تؤثر على العلاقة المتبادلة بينهما وقد عالجت اليابان الانهيار في سوق البورصة الامريكية فضلا عن دور الرساميل اليابانية في معالجة العجز المتزايد في الميزانية الامريكية، ورغم أن هذه المعادلة تعطي مؤشر لقوة العلاقة الا إنها تفضي الى حقيقة إن النظام المالي الامريكي هو في اليد اليابانية، وكان يمكن على اليابان أن تستثمر هذه المعادلة التي توضحت في الثمانينيات لضرب الولايات المتحدة الامريكية إقتصاديا الا أنها التزمت ببرنامج

تنمية إقتصادية متمحور حول اليابان من خلال توثيق العلاقات الامنية مع الولايات المتحدة والمحافظة على ميزانها التجاري من خلال زيادة القدرات الانتاجية التصديرية ، وهكذا بين عام ١٩٨٦-١٩٩١ إستثمرت اليابان ما مقداره ٢٦٠٠ مليار دولار في منشآت صناعية هائلة تفوق قدرة السوق الاستيعابية[12] ومع حلول عقد التسعينات شهد النصف الاول منه فترة كساد إقتصادي، فلم يصل معدل التنمية في اليابان عام ١٩٩٤ الى أكثر من ٠,٠٥% وإنعكس ذلك على باقي مفاصل الاقتصاد الياباني، الا أن فترات الكساد هذه لا تعني أن اليابان أو معجزتها الاقتصادية، فقد بلغ حجم الصادرات اليابانية ٤٠٢ بليون دولار في ١٩٩٥ وحققت فائض تجاريا يصل الى ١٢٨ بليون دولار وبذلك فهي تستحوذ على نسبة ١٠% من إجمالي حجم التجارة العالمية البالغة ٤٠٨٨ مليار دولار وفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولي، أما الاستثمارات اليابانية فقد بلغت ٢٥٩ بليون دولار، وبذلك تحتل اليابان المركز الاول على قائمة الدول المانحة الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهو ما يمثل ٢٠ % من إجمالي معونات المنظمة ورغم أن الهدف من هذه المساعدات التي يذهب أغلبها الى دول آسيوية وخاصة الصين ومجموعة دول آسيان لربط إقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الياباني ونشر دعوات الديمقراطية والاستقرار لينعكس على إستقرار منطقة آسيا--الباسفيك، فضلا عن تحسين صورة اليابان الحديثة أمام جيرانها الاسيويين الذين عانوا من اليابان العسكرية... الا أن هذه المساعدات تبقى مساعدات غير مشروطة ولاتقيد الدولة المدينة بشروط تبعية.

إن جميع المعطيات الاقتصادية وطوال عقد التسعينات من القرن العشرين تشير الى إن اليابان خلال تلك الفترة ستصبح القوة الاقتصادية الاولى في القرن الحادي والعشرين ولكي نقف على حقيقة ذلك سنستعرض بعض المعطيات الاقتصادية لليابان خلال تلك الفترة. فالمقاييس العلمية والتكنولوجية والاقتصادية تشير الى أن اليابان تعد قوة عظمى إقتصاديا، فقد سجل ناتجها القومي الاجمالي عام ١٩٩٥ مامقداره ٣٧٢,٥ مليار دولار، اما الناتج المحلي فقد بلغ ٣٦٦٨ مليار دولار، بمعدل نمو ١,٠٣% كما تعد اليابان أغنى دولة بعد سويسرا حيث وصل معدل دخل الفرد السنوي ٢٧ الف دولار في عام ١٩٩٣[13].

---

[12]. أسامة العشيري، دور اليابان في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد، سنة، ص ٤٦-٤٨.

[13]. زكريا محمد عبد الله ، قراءة تحليلية في إقتصاد ومستقبل العلاقات العربية اليابانية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٤ ، لسنة ١٩٩٥ ، ص١٧٢-١٧٣.

وقد إستفادت اليابان من فائضها التجاري لتحقيق تراكم مالي كبير أهلها لأن تكون الدولة الاولى من حيث حجم إحتياطي العملات الصعبة حيث بلغ ٢٠٥,٨ بليون دولار عام ١٩٩٨.

لقد مثل عقد التسعينات مرحلة إنتقالية حاولت فيها اليابان تأهيل نفسها لأستقبال القرن الجديد بقوة إقتصادية عالمية. ورغم أن معدلات النمو الياباني طوال عقد التسعينات تعد واطئة الا أنها ظلت بالقياس الى الاقتصاد الامريكي معدلات عالمية الا أنها كشفت مشكلات إقتصادية تعود الى الادارة الاقتصادية وتدخل البيروقراطية المفرط فيها. فضلا عن ضعف الرقابة والتدخل الرسمي في سياسة البلد الاقتصادية وهذه الاسباب كانت الدافع نحو البحث عن طريق مغاير للطريق الامريكي وأيديولوجية يابانية تضمن إستمرار النظام الليبرالي ولكنها تبقى دولة رأسمالية ذات سمات آسيوية ، وذلك فقد بدأت الانتقادات مع بداية القرن الحادي والعشرين الى النموذج الياباني المقلد أو التابع للطريقة الامريكية وهو ماذكره الكاتب الانكليزي جون غرايت بقوله (من مميزات الحضارة الامريكية إعتبار الولايات المتحدة نموذجا كونيا... لكن ليس من بلد آخر يتقبل هذه الفكرة . لايمكن لأي ثقافة أوربية أو آسيوية أن توافق على التمزق الاجتماعي الذي يشكل الوجه الاخر للنجاح الاقتصادي الامريكي)[١٤].

خلاصة القول إن اليابان تقوم على أساس الترابط بين الاقتصاد والسياسة، فالازمة المصرفية بين عام ١٩٩٢-١٩٩٦ وما تلاها من ركود إقتصادي هددت بأنهيار المعجزة الاقتصادية وأعزي سببها الى سوء الادارة السياسية وقادت الى تزعزع النظام السياسي الذي زعزع بدوره النظام الاقتصادي والمصرفي واضر كثيرا من السياسيين ورجال الاعمال الكبار، وهذه الصورة تشير الى إن اليابان تعيش جدلية مترابطة وهي أن السياسة في خدمة الاقتصاد، كما إن الخلل في الاقتصاد يعني سوء الادارة السياسية ولذلك كان هدف جميع رؤساء الوزراء المتعاقبين هو تحسين صورة اليابان الاقتصادية، وتجاوز هذه الازمة وأسبابها ومع دخول اليابان القرن الحادي والعشرين شهدت أزمة إقتصادية جديدة على تصريح وزير المالية (كيت سن ميازاوا) الذي أدلى به امام إجتماع البرلمان الياباني في آذار ٢٠٠١ وقد وصف فيه الوضع المالي بأنه على شفى كارثة مالم يتم القيام بأصلاحات إقتصادية عاجلة خاصة. وخاصة فيما يتعلق بالديون المتراكمة والتي تضع اليابان على راس قائمة الدول المتقدمة المدينة). وقد هددت هذه الازمة بإستقالة رئيس الوزراء الى أن أعلنت الحكومة ولأول مرة أن البلاد تجتاز فترة من الانكماش مماجعل الجميع يتوقع إنخفاض في سعر الفائدة الامر الذي جعل الازمة

---

14. تشالمرز جونسون، خمسون عاما من التبعية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت http://www.mondiploar.com .

تأخذ بعدا متصاعدا سيما وإن التباطؤ بالاقتصاد الامريكي بدأ يغذي الازمة الاقتصادية في اليابان[15].

وقد إستطاعت اليابان عبر إدارة إقتصادية، تجاوز الازمة التي خلقها سوء الادارة الاقتصادية وعزتها الانتقادات الامريكية خاصة في عهد كلنتون للسياسة اليابانية الاقتصادية، وفي إطار التحالف الامريكي الياباني فقد أسهم الامريكيين في حل هذه الازمة خوفا" من تدهور إقتصادي متبادل وهو ماوضحته وزارة الخزانة والبنك المركزي الامريكي من تخوفها من الانتقال المعاكس للآثار السلبية للتباطؤ على الاقتصادين الامريكي والياباني[16]. وهذه الازمة لم تمنع اليابان من تسجيل معدلات نمو وإن كانت بطيئة ، فبعد حالة الاصلاح عقب تعرض الاقتصاد للأنكماش ، صرحت الحكومة اليابانية إن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زاد بنسبة ١% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ ، بعد أن كان ٠,٦% ، كما توسع الاقتصاد الياباني نسبة ٣,٩% متجاوزا النمو الذي بلغته الولايات المتحدة والذي سجل ٣,١%. كما إرتفع الفائض التجاري الياباني بنسبة ٧,١% ليبلغ ٩٧,٩ مليار ين في حزيران ٢٠٠٣[17] وبذلك فأن الاقتصاد الياباني تدعمه قوة السياسة المالية الداخلية فضلا عن المساعدات الامريكية التي من مصلحتها بقاء يابان ذي إقتصاد قوي.

٢- المقومات السياسية والثقافية:

لقد إستطاعت اليابان بناء تجربة حديثة معاصرة على ركائز أساسية تفضي الى دولة ديمقراطية عصرية منزوعة السلاح ومحرومة التسلح حاضرا ومستقبلا، فضلا عن إنها دولة يغلب عليها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبعيدة عن التوتر الاقليمي والدولي وهذا الواقع السياسي المستقر بحد ذاته يعد بمثابة منطلق أساسي لليابان لتثبت تجربتها ونفسها كدولة ديمقراطية قوية ذات أثر فعال في السياسة الدولية وليس في الجوانب الاقتصادية فحسب.

إن بناء الدولة اليابانية بهذه المواصفات جعلها متحصنة ومحددة لمساراتها ومخططاتها في الاتجاه الصحيح لأخراج اليابان من مرحلة الكساد الياباني دوليا الى دور ياباني يتلائم مع قوتها الاقتصادية ساعدها في ذلك الاستقرار السياسي في

---

15. المصدر السابق نفسه .
16 نفس المصدر السابق .
17 اليابان تحقق أسرع نمو إقتصادي، إنظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت
http://www.aljazeera.net/econmics/2003/9/9.htm
ولمزيد من التفاصيل إنظر أيضا . المستهلكون اليابانيون يقودون مسيرة الانتعاش الاقتصادي ، أنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/businessInewsid

الساحة الحزبية اليابانية التي تشهد الكثير من التطورات والمنافسات خاصة في السنوات الخمس الاخيرة الا إن هذه التطورات لم تؤثر سلبيا على هذا المسار والمخطط.

إن عظمة اليابان تكمن في أسس بناء الدولة اليابانية فاليابان إستوعبت درس الحرب ولذلك إعتمدت العامل الاقتصادي كأساس لبناء القوة اليابانية وهذا ماحدده يوشيدا منذ عام ١٩٥٠ عندما وضع مباديء السياسة الخارجية اليابانية وحددها بأربعة، وضع تطور الاقتصاد الياباني في المقدمة، ثم تجنب العنف والتورط في أي صراعات دولية ، تتبعها التبعية العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الامريكية، وآخرها إعتماد إسلوب التعاون والابتعادعن النزاعات الايديولوجية، ووفقا لهذه المبادئ فقد جنبت اليابان نفسها التورط في مجريات الحرب الباردة والتسلح غير المجدي[١٨].

إن هذه الرؤيا لدور اليابان تركت أثرها حتى في الدعوات التي بدأت في النصف الثاني من عقد الثمانينيات والتي دعت الى يابان متبوعة وليس تابعة ذات دور ريادي عالمي يتناسب مع قدراتها القتصادية وتسهم في مسيرة العلاقات الدولية والاقليمية وخاصة في آسيا التي تطمح أن تمثل فيها نواة لتحالف آسيوي ذي تأثير عالمي وهذه الطروحات دعى اليها ناكوسوني عام ١٩٨٢ عندما أكدّ على دور اليابان في آسيا والعالم، ورغم أنه شدد على عدم النيّة في إجراء أي تعديلات على دستور عام ١٩٤٧ وخاصة مايتعلق بتعهد اليابان بعدم خوض أي حروب أو عمليات عسكرية الاأنه أعلن في ٢٤ نيسان من عام ٢٠٠٠ عن موقفه بتأييد مراجعة البند التاسع من الدستور وتحويل قوات الدفاع الذاتي المشكلة بموجبها الى جيش ياباني عندما ذكر (إن كل بلد له جيشه الخاص وهو أمر ضروري لدرء أي عدوان ومن الطبيعي أن تصبح قوات الدفاع الذاتي جيشاً)[١٩].

على الرغم من إن اليابان تعيش حالة إستقرار سياسي الا إن حركتها الخارجية مقيدة بعاملين:

الاول: هو النظرة الاسيوية القديمة المتجذرة في آسيا، والخوف الاسيوي من نمو النزعة التوسعية اليابانية ، ويوضح ذلك إستطلاع للرأي أجري في عام ٢٠٠١ حول مراجعة محتملة للدستور الياباني أظهرت فيها إن هذه الفكرة

---

18. Zbigniew Brzezinski, The Grandchessboarol,American primacy and its Geostrategic .Imperat Basic books ,A division of Harper Collins publishers ,1997,p178.

19. إستنادا الى الشراكة مع الولايات المتحدة كويوزومي يشدد على أهمية العلاقة مع الصين ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت -http:// www.aljazeeranet/news/asia/3 715/2001.htm.

مرفوضة آسيويا وخاصة من كوريا الجنوبية والصين ومن غالبية الرأي العام الياباني[٢٠].

فضلا عن مشاكل قديمة أخرى تثار بين الاونة والاخرى ذات تأثيرات نفسية على آسيا منها المتاعب التي واجهتها الحكومة اليابانية عام ٢٠٠١ بسبب رفض الصين وكوريا لكتاب التأريخ المدرسي الذي أقرته اللجنة القومية العليا في اليابان لانه لم يتضمن نقدا كافيا للسياسة الاستعمارية اليابانية في كلا البلدين .فضلا عن تهديد وزير خارجية الصين بتأزم العلاقات بين البلدين في حالة أصر كويوزومي على زيارة معبد ياسوكوني[٢١].

ثانيا: العامل الثاني يتضمن محددات التحالف الامريكي الياباني الذي يؤكد على ضرورة الاعتمادية المتبادلة ، وبالرغم من سعي اليابان لايجاد صيغة جديدة لعلاقة ثنائية مع الولايات المتحدة، الا إن هناك تردد أمريكي لتنفيذ أي خطوة بأتجاه هذا الهدف لانه يمثل فرض الرغبة اليابانية والتي سوف تسهم من خلالها ببناء دور إقتصادي وسياسي في إدارة النظام الدولي فأعلان طوكيو الذي وقع على أثر زيارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش وسار على أثره الرئيس الامريكي اللاحق بيل كلنتون والذي يفصل بين العلاقة الاقتصادية مع اليابان والتبعية الامنية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية الا إن هذا الاعلان لم يطبق على أرض الواقع[٢٢].

أما ما يتعلق بالجانب الثقافي والحضاري فإنه يمثل عنصر قوي حقيقي للدولة وخاصة لدولة مثل اليابان التي تتمسك بشكل كبير بأصولها الثقافية ونمط الحياة اليابانية والقيم الاقتصادية التي تسود المجتمع الياباني ولذلك فقوة اليابان الاقتصادية جاءت من خلال تمسك اليابانيين بهدف بقاء اليابان وليس الربح على أنه القيمة العليا وهذه هي الحقيقة التي جعلت إختراق السوق اليابانية من قبل الولايات المتحدة أمرا صعبا لأنها لم تستطع أن تنفذ الى جوهر الفرد والمجتمع الياباني[٢٣].

---

20 . المصدر السابق نفسه .

21 . د. مسعود الظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .

22 . Heincich Kreft,Japan --USA ,The primacy of trade Relations ?Aussin politic German Foreign Affairs Review 1995,Vol-46,No 2,p 180-182 .

23 . خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، عمان دار الجليل ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩-٧٠ .

المبحث الثاني: مستقبل الدور الياباني

لقد سعت حكومات اليابان المتعاقبة ومنذ نهاية الحرب الباردة الى إنتهاج إستراتيجية لعبور القرن الحادي والعشرين، تعتمد تأمين الجانب السياسي والاقتصادي، فبعد إنتهاء الحرب الباردة بدأ مسار تنموي جديد في اليابان يتمثل في طرح إتجاهات وخطة لإعادة هكيلة الادارة الشاملة لسياسة اليابان الخارجية، الا إن هذا التحرك الياباني الهادىء إصطدم بعقبة أساسية وهي علاقة اليابان مع الولايات المتحدة والوصول الى صيغة توفيقية تضمن لها التحرك الدولي دون فض الشراكة وإثارة المخاوف الاسيوية.

ورغم الاداء الياباني وطوال عقد التسعينات على المستوى السياسي كان ضعيفا بسبب الازمات الاقتصادية التي مرّت باليابان الا أنها سعت نحو البدء بالخطوة الاولى نحو التحرك وأهمها هي المجال الاسيوي، فآسيا الباسفيك تمثل المحور الاساسي لعلاقات اليابان الخارجية، لأن إستقرار هذه المنطقة ينعكس على الامن القومي الياباني وبالتالي على سعيها في ممارسة دورها العالمي، وهذا التحرك الياباني يمكن رصده في سعي اليابان نحو محاولة اليابان لحل المشكلة النووية لكوريا الشمالية ، كذلك تعميق الحوار مع روسيا بشأن حل قضية جزر الكوريل وإعادة السيادة اليابانية عليها بالتفاوض ملوحة بأمكانية منح المساعدات الاقتصادية وتحسين الاقتصاد الروسي مقابل التنازل عن الجزر المذكورة[٢٤]. أما في إطار علاقاتها مع الصين ففي إطار تحول الاخيرة الى سياسات الديمقراطية والسوق المفتوحة بأقل خسائر ممكنة وبعد إنضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية وإستعراض قوتها الاقتصادية والتكنولوجية تبرز المنافسة القديمة بينهما بشكل جديد ، فاليابانيون يرون أنفسهم أكثر قوة إقتصادية من الاقتصاد الصيني الذي قد يمثل ربع حجم الاقتصاد الياباني ، ولكن الصين أكثر شبابا وأكثر عددا، وقد حدد هذه المعادلة عضو البرلمان ووزير الخارجية الياباني السابق يوكي هيكو أيكيدو (كيف نتعامل مع الصين كقوة إقتصادية كبرى؟ هو الشأن الاكبر الذي تواجهه اليابان من النصف الاول من القرن الحادي والعشرين)[٢٥] وتبعا لذلك فأن الاتجاه الياباني لعبور القرن يستند على إستراتيجية ذات طبيعة مزدوجة فالصراعات الجغرافية ستظل قائمة فضلا عن التأريخية. الا إن سياسات اليابان والاتجاه السياسي للعناصر الداخلية والخارجية فيها ووصول المعتدلين داخل الحزب

---

24 . د. إسامة العشيري ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

25 . جيمس بروك . طوكيو تخاف أن تضع الصين نهاية لـ(صنع في اليابان) صحيفة النيورك تايمز ، بتأريخ ٢٠-١١-٢٠٠١، لمزيد من التفاصيل إنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت http://www.shahr2000.com .

الديمقراطي الليبرالي يجعل من تحسين العلاقات مستقبلا أمرا واردا، وقد سعت اليابان بخطوة غير مسبوقة نحو إنعاش هذه العلاقات ، فبالرغم من مشاعر الخوف من صعود الصين في مسألة إعادة النظر في بنود التعامل الدفاعي مع الولايات المتحدة ، ومن جهة إخرى فأن تنشيط العلاقات الصينية الامريكية دفع بدوره الى تنشيط علاقة ثلاثية الاطراف مابين واشنطن وطوكيو وبكين وهو قوة دفع للعلاقات اليابانية الصينية في المثلث.

ان علاقات الصين باليابان بدأت تتسم بسمات القرن الجديد، وهو المواجهة والتعاون في آن واحد للتخفيف من الازمات ، ولذلك برز التعاون الصيني الياباني في الحد من الازمات المالية الاسيوية والتنسيق والتعاون الثنائي بينهما في المجال الاقتصادي الا إن التعاون العسكري الياباني وموقفها الداعم لتايوان يمكن أن يشكل عنصر تهديد لهذه العلاقات[٢٦]. ومع بروز عصر التكتلات الاقتصادية سعت اليابان نحو تعزيز دورها في محيطها الاقليمي، فدعمت إقتصاديا تكتل النمور الاسيوية وأسهمت مع مجموعة الاسيان ضمن شركاء الحوار التجاريين لتنشيط التبادل التجاري والحوار الاقتصادي وهو ماطورته فيما بعد الى النمور الاسيوية كماأسهمت في إنشاء منتدى الامن الاسيوي عام ١٩٩٤ والذي يهدف الى تشجيع التبادل الحوار وبناء الثقة لإيجاد حلول للمشاكل السياسية والامنية وتشجيع الشفافية العسكرية والامنية ويعد مثيل لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي[٢٧]. وعلى المستوى الدولي فأن نهاية الحرب الباردة وتفكك وإنتهاء القطبية الثنائية وما جره من تحولات كبرى مثلت إرهاصات ومقدمات لبروز وضع دولي جديد في مرحلة القطبية الثنائية تركت آثرها السلبي والايجابي في قواعد ذلك النظام الاساسية وغير الاساسية وبنائه وقضاياه وأولوياته وبدرجات مختلفة ، واليابان واحدة من هذه الاقطاب الرئيسة في البنية الدولية الجديدة التي سعت الى توظيف قدراتها الاقتصادية لصالح دور سياسي أكبر في الساحة الدولية ، وكما ذكرنا فأن طموح اليابان بدأ آسيويا وسعت خاصة في النصف الثاني من عقد التسعينات لأن تصبح محورا لتحالفات بين قوى آسيوية تمتلك القوة العسكرية وتستطيع حسم نزاعاتها معها ولذلك كانت دوافع التحالف الروسي الياباني في ١٨ نيسان ١٩٩٨ والتي أسفرت عن توقيع معاهدة السلام عام ٢٠٠٠، ثم دعوات اليابان لتشكيل تجمع الارخبيل الياباني، لتشكيل قوة متكاملة تجمع بين التكنلوجيا والمال والقوة العسكرية في إطار تحالف ثلاثي يسهم في تحديد طبيعة التفاعلات والتوازنات في آسيا ، أعقبها توقيع معاهدة الصداقة والتحالف اليابانية الصينية في آب ١٩٩٨ ومثل هذا

---

[26] . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاتجاه الياباني لعبور القرن، قراءات إستراتيجية، موقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت http://www.ahram.org.eg .

[27] . أسامة العشيري، مصدر سابق، ص ٥٠.

التحالف أحد أهم المحاور لليابان كونه يضم قوة تكنولوجية وعسكرية مهمة ، ومن جانب آخر فأنه يمثل دعوة لتصفية المشاكل العالقة من أهم القوى الاسيوية وهي الصين[٢٨].

لقد إستطاعت اليابان الولوج الى الساحة الاسيوية أولا لتأمين مخوافها اولا ثم إنطلقت للبحث عن دور دولي في الساحة الدولية وأولى خطواتها في الدائرة الدولية هي طرح مسألة جدوى إستمرار الوجود العسكري الامريكي في اليابان بعد إنتهاء المبرر الاقليمي والدولي لوجوده. وقد ظهرت دعوات تحذر مما توصف به اليابان كونها قزما سياسيا وعسكريا، ودخلت اليابان في إطار مقارنة مع المانيا التي مرت بنفس الظروف لكنها نجحت في توحيد أراضيها وإستعادة قرارها السياسي وقدرتها العسكرية. وهذا التطلع الياباني بدأت نسبة كبيرة من الشعب الياباني تنادي به خاصة ممثلوا القوى القومية وإقترنت هذه الدعوات بمظاهرات صاخبة أبرزت شعورا واضحا بالعداء للوجود الامريكي شاركت فيها أحزاب وقوى دينية وليبرالية ويسارية تسيطر على قطاعات واسعة من الراي العام ونسبة مهمة من الاعضاء في مجلس الشيوخ والنواب وكان من نتيجة هذه الحركة الشعبية إزاحة الحزب الليبرالي الديقراطي عن الحكم في عام ١٩٩٣ وتشكلت لأول مرّة في تأريخ اليابان السياسي المعاصر حكومة يتزعمها الحزب الشيوعي الياباني بنزعته القومية[٢٩].

إن توجه الشعب الياباني لايعني رغبة يابانية رسمية بفك الارتباط الامني مع الولايات المتحدة الامريكية فإتفاقية الامن المتبادل مع الولايات المتحدة تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية اليابانية والاتفاقية الامنية الموقعة عام ١٩٩٦ والتي أعطت الحق لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الامريكية في منطقة آسيا والباسفيك لتأمين الاراضي اليابانية من أي تهديد محتمل أبقت على الحماية الامريكية ولكنها أعطت نوعا من المشاركة اليابانية لتأمين أراضيها.

لقد إستغلت اليابان قدرتها المالية لتلعب دور الوسيط المالي بين القوى المتنازعة لحل المنازعات عن طريق القروض والهبات المالية السخية، الأن هذا الدور لم يرض كثيرا" من اليابانيين الذين يرون أن لليابان دور يتناسب مع حجم المساعدات الاقتصادية والمالية التي تقدمها للعالم، ولذلك فقد توجهت اليابان نحو المنظمات الدولية للتأثير بقوتها الاقتصادية على قراراتها السياسية وفي هذا جاءت دعوات إعادة هيكلة الامم المتحدة بسبب مساهمتها المرتفعة في ميزانيتها، وتبعا

---

28 . هدى (؟!)، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، سنة ١٩٩٦، ص٤٣-٤٨.

29 . د. مسعود ظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠٢ .

لذلك فلا بد من تبوئها مركز عضو دائم في مجلس الامن كما سعت الى التدخل في كثير من النزاعات الدولية وخاصة في مسألة حظر الانتشار النووي في محاولة يابانية لأيجاد دور مكمل لدور الولايات المتحدة وأوربا في هذه المجال وتشكيل مثلث أوربي أمريكي ياباني ويضمن لليابان تواجدا" مستمرا" على الساحة الدولية.

إذا مساعي اليابان لتبوء دور دولي سياسي وليس مالي فقط توضح في أكثر من مجال فلم تعد تنتظر اليابان الفوائد المالية وإنما الدور الياباني ووضح هذا بشكل واضح بعد أحداث ١١ أيلول حيث اعلنت اليابان إنها ستسعى جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة والامم المتحدة لمكافحة الارهاب في العالم ، وعلى الرغم من إنها لم تشترك في العمليات العسكرية في أفغانستان وإكتفت بالتمويل المالي للحرب ومساهمتها في جهود إعادة الاعمار، تخوفا من إثارة مشاعر الكراهية لدى القوى الاسيوية التي تخشى تنامي النزعة العسكرية اليابانية من جديد، الا إنها في الحرب ضد العراق وإن لم تشترك رسميا فأنها تحاول إيجاد دور في عراق ما بعد الحرب من خلال مساهماتها المالية والعسكري كخطوة أولى لإستعراض القوة اليابانية، وهذه النزعة بدأت مؤشراتها واضحة في إرسال اليابان لقوات يابانية الى العراق رغم الرفض الشعبي لهذه الخطوة، وزيارة كويوزومي لمعبد ياسوكوني والذي أثار إعتراضا" كبيرا" خاصة من الصين التي رأت فيها بادرة ومؤشرا" مهما" لإحياء النزعة العسكرية اليابانية بموافقة ودعم امريكا التي بدأت تنظر الى اليابان بشكل جديد فلم تعد اليابان القوة الليبرالية الديمقراطية المقلدة للغرب في آسيا فحسب وإنما رأس الحربة الذي ستسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلاله الى ضرب الكثير من الخصوم الحاليين والمستقبليين في آسيا.

الخاتمة

ان الدور الياباني العالمي سوف يتحدد بمحددات اساسية فعلى المستوى الاقليمي:-

١. ان الدور الياباني سوف لن يبتعد عن التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالي الدفاع والامن.
٢. ان البيئة الاسيويه الجديده تضم تفاعلات وتوازنات جديدة ذات طبيعة تعاونية اكثر منها تصارعية ولذلك سوف تستغل اليابان هذا التوجه لتدخل في اطار علاقات اقليميه متكافئه ليبتعد عنها الخوف من هاجس التوسع الياباني.
٣. ان اليابان سعت نحو تامين المخاوف الاسيوية عن طريق حل المشاكل المعلقة مع اغلب القوى الاسيوية سواء بالاعتذار للقوى الاسيوية عن مأسي الحرب او بتجاوز المشاكل الحدودية خاصة مع روسيا والسعي لحلها ببناء الثقة أو بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والمساومة.
٤. ان اليابان يمكن ان تطرح نفسها كنموذج في التطور الراسمالي ذي الصيغة الاسيوية ليمثل عنصر جذب لكثير من القوى في اسيا.

اما على المستوى الدولي فأن اليابان نجحت في تخطي مرحلة التبعية السياسية للولايات المتحدة الامريكية خاصة وللعالم الغربي بشكل عام واصبح لها رؤيتها السياسية في الكثير من القضايا المهمة الا انها رغم هذه الجهود فأن اليابان بامكاناتها الاقتصادية المتقدمة يمكن ان تؤثر في النظام الدولي ولكن بما هو متاح لها من فرص ووسائل، وافتقادها للقوة العسكرية يجعل قرارها السياسي في جميع الاحوال تابعا للولايات المتحدة الامريكية فالاقتصاد يلعب دور في الحصول على مكاسب سياسية ويمكن الاعتماد عليه في دعوتها للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن واسقاط فقرة الدولة العدو من ميثاق المنظمة الدولية، الا ان ذلك لايكفي لان تمتلك اليابان قرارا سياسيا فعالا سواء في محيطها الاقليمي او الدولي.